بيان دولة قطر

تلقيه

الآنسة حصة صقر المريخي

باحثة قانونية

في وزارة الخارجية

أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها السابعة والستين

نيويورك

١٠ أكتوبر ٢٠١٢

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يعتبر مفهوم سيادة القانون مظهراً هاماً من مظاهر الحضارة الإنسانية، وإن تعزيز هذا المفهوم يساعد على الحفاظ على السلام، ويشجع التنمية، ويزيد من فرص التعاون بين الدول، ويكون بذلك عاملاً داعماً لبناء عالم متجانس.

فعلى الصعيد الوطني، نجد أن المجتمعات التي تحظى بقدر وافٍ من الأمن والسلام، هي التي تحتكم إلى قضاء مستقل يكفل القواعد والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتتوافر فيه تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ مفهوم سيادة القانون، وسبل الانتصاف لجبر الضرر، ويخضع فيه للمساءلة كل من قد ينتهك القانون بما في ذلك الدولة نفسها.

أما على الصعيد الدولي، فلابد من اسناد سيادة القانون إلى المبادئ العامة للقانون الدولي، وأسس العدالة، ولابد من خضوع العلاقات بين الدول لحكم القانون ومبدأ المساواة بينها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، مع أهمية وجود آليات ردع فعالة في حالات استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من قبل البعض.

لذلك فإن الدول عند ابرامها للاتفاقيات وتبنيها للقرارات الدولية فإنها تُسلم بوجوب احترام هذا المنهج القانوني لأنه سيكون من مصلحة الجميع احترام القانون على المستوى الدولي وما يسفر عنه من التزامات وما يترتب عليه من حقوق.

السيد الرئيس،

نستطيع القول ان خير دليل على التزام المجتمع الدولي بسيادة القانون اقبال الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤م، والذي يأتي تقديراً من الأمم المتحدة لتزايد الأهمية المحورية التي تتبوؤها سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويمثل فرصة للدول لتوسيع توافقاتها حول تعزيز المبدأ على مستوياته المؤسسية والاجرائية والموضوعية.

السيد الرئيس،

ليس الهدف من الحديث عن سيادة القانون تأكيد ما فيه من رمز فحسب، بل الهدف هو إدراك أنه لا غنى عن سيادة القانون لتحقيق أهدافنا الجماعية كلها.

وإدراكا من دولة قطر لذلك، فقد اتخذت إجراءات على مختلف الأصعدة وفي مختلف القطاعات لتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون كمبدأ يحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما جعلت سيادة القانون جزءاً أساسيا من استراتيجياتنا الوطنية. وفي هذا السياق، تسعى دولة قطر على الدوام إلى إعلاء كلمة القانون، والمساواة في ظل القانون، والمساءلة أمامه، والعدل في تطبيقه.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تسعى إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وأصبحت طرفاً في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، ولعل ذلك يوضح بجلاء التزام الدولة بتعهداتها الدولية في هذا المجال.

وفي سبيل تعزيز ثقافة سيادة القانون على المستوى الوطني فإن الدولة تعمل على اتخاذ جملة أمور من بينها: (١) رفع مستوى وعي الجميع بالقانون وأن يكون محدداً وواضحاً، (٢) إمكانية وصول الجميع إلى آليات إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، (٣) تطبيق القانون على قدم المساواة بين الجميع، وضمان عدم التمييز بين الناس لأي سبب، (٤) ضمان الحصول على المحاكمة وفق الأصول القانونية، (٥) أن يكون القضاء مستقلاً عن السلطة التشريعية والتنفيذية، (٦) أن تخضع السلطة التنفيذية للقانون، (٧) أن لا يُعرّض أي شخص لأي معاملة تتنافى مع الكرامة الإنسانية، (٨) أن تحترم الدولة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات والقانون الدولي العرفي.

وإعلاءً لمبدأ سيادة القانون أنشأت دولة قطر هيئة للرقابة الإدارية والشفافية، وتم تخويلها كامل الصلاحيات والموارد التي تمكنها من أداء رسالتها. كما استضافت الدوحة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمكافحة الفساد، وتم افتتاح مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد في الدوحة، فضلاً عن إنشاء عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والديمقراطية.

وتسعى دولة قطر على الدوام إلى تطوير قوانينها وتشريعاتها الوطنية، وترويج ثقافة احترام القانون الوطني والقانون الدولي من خلال المؤتمرات وحلقات العمل وغيرها من الوسائل الأخرى،

ونؤكد ختاماً أن هذه الإجراءات والسياسات والتدابير جميعاً تنبع من إيمان دولة قطر بأهمية مبدأ سيادة القانون في خلق بيئة مواتية لتحقيق الأمن والرخاء.

وشكراً السيد الرئيس.